مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

تحليل فعالية الأنظمة الرقابية للمصارف المركزية في مواجهة الأزمات المالية

دراسة على الموظفين بمصرف ليبيا المركزي/ البيضاء وأعضاء هيئة التدريس بجامعة درنة / فرع القبة – ليبيا

أ. خالد عبد الفتاح حمد
محاضر مساعد / قسم التمويل والمصارف
كلية الاقتصاد بجامعة درنة – ليبيا
Khaledlibya1975@gmail.com

أ. حمزة خليفة العوامي
محاضر / قسم المحاسبة
كلية الاقتصاد بجامعة درنة – ليبيا
hamzakalefa1987@gmail.com

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار فعالية الأنظمة الرقابية للمصارف المركزية بأبعادها (الرقابة والإشراف، السياسات والإجراءات، تكنولوجيا المعلومات، والكفاءات والتدريب) في مواجهة الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار المالي .وقد تم تطبيق الدراسة ميدانيًا على مصرف ليبيا المركزي بالبيضاء، وبالاستئناس بآراء خبراء من أعضاء هيئة التدريس بجامعة درنة (فرع القبة). اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، مع التأكد من صدقها وثباتها إحصائياً. شمل مجتمع الدراسة (54) مفردة، بواقع (26) موظفاً من المصرف المركزي و(28) عضواً من هيئة التدريس. ولتحليل البيانات واختبار الفرضيات، تم استخدام برنامج (SPSS) من خلال المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، معامل ارتباط بيرسون، وتحليل الانحدار، بالإضافة إلى اختبار (T-test) للمقارنة بين فئات الدراسة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

- قبول الفرضيات الرئيسة للدراسة، حيث أثبتت النتائج وجود علاقة ارتباطية طردية قوية بين فعالية الأنظمة الرقابية والسياسات النقدية وبين القدرة على مواجهة الأزمات المالية.
- أثبتت النتائج أن "الكفاءات والتدريب "تمثل الركيزة الأقوى في المنظومة الرقابية للمصرف، مما يعكس جودة الكادر البشري الممارس.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

- أظهرت الدراسة توافقاً تاماً في وجهات النظر بين الأكاديميين والموظفين، مما يعزز موضوعية النتائج ووضوح التحديات الرقابية.
- تبين وجود تفاوت بين جودة "السياسات والإجراءات" (بمستوى مرتفع) وبين "الوسائل التكنولوجية" (بمستوى متوسط)، مع رصد انخفاض في فعالية نظم الإنذار المبكر.
- أثبتت الدراسة أن التعاون والتعامل مع الجهات الرقابية الأخرى يساهم بنسبة (64%) في نجاح المصرف في إدارة الأزمات وتجنب الاختلالات.

وبناءً على النتائج تم التوصل إلى عدة توصيات من أهمها:

- ضرورة سد الفجوة التقنية من خلال التحول نحو الرقابة الرقمية الذكية والاستثمار في تكنولوجيا تحليل البيانات الضخمة.
- العمل على تطوير وتفعيل نظم الإنذار المبكر لتمكين المصرف من التنبؤ الاستباقي بالمخاطر قبل وقوعها.
- تعزيز التدريب التقني التخصصي للكوادر البشرية لربط كفاءتهم المهنية بالأدوات التكنولوجية الحديثة.
- مأسسة بروتوكولات التعاون الرقابي مع الجهات المحلية والدولية لضمان شمولية الرقابة وسد الثغرات المعلوماتية.

الكلمات المفتاحية :الأنظمة الرقابية – الأزمات المالية – الاستقرار المالي – مصرف ليبيا المركزي – السياسة النقدية.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

Analysis of the Effectiveness of Central Bank Supervisory Systems in Addressing Financial Crises

A Study of Employees at the Central Bank of Libya/Al-Bayda and Faculty Members at Derna University/Al-Qubbah Branch

Khaled Abdel Fattah Hamad, **Hamza Khalifa Al-Awami**
Assistant Lecturer/Department of Finance and Banking
Lecturer/Department of Accounting
Faculty of Economics, Derna University - Libya
Khaledlibya1975@gmail.com hamzakalefa1987@gmail.com

Abstract:
This study aims to examine the effectiveness of central bank regulatory systems—encompassing supervision, policies, information technology, and human competencies—in mitigating financial crises and achieving financial stability. The study was empirically applied to the Central Bank of Libya (Al-Bayda), incorporating the perspectives of academic experts from the University of Derna (Al-Qubba Branch).

Using a descriptive-analytical approach, a validated questionnaire was administered to a population of 54 participants (26 bank employees and 28 faculty members). Data were processed via SPSS, employing mean scores, standard deviations, Pearson correlation, regression analysis, and T-tests for group comparisons.

Key Findings:
- All main hypotheses were accepted, confirming a strong positive correlation between regulatory effectiveness, monetary policy, and crisis management capabilities.
- **"Competencies and Training"** emerged as the strongest pillar, reflecting high-quality human capital within the bank.
- T-test results showed total consensus between academics and practitioners, enhancing the objectivity of the results.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

- A gap was identified between high-quality policies and moderate technological tools, with a notable decline in **early warning system** effectiveness.
- Institutional cooperation accounts for **64%** of the bank's success in managing crises and avoiding imbalances.

Key Recommendations:
- Bridging the "tech gap" by transitioning toward **Smart Digital Supervision** and Big Data analytics.
- Developing proactive early warning systems to predict financial risks before they materialize.
- Aligning human expertise with modern digital tools through specialized technical training.
- Institutionalizing cooperation protocols with local and international authorities to ensure comprehensive oversight.

Keywords: Regulatory Systems – Financial Crises – Financial Stability – Central Bank of Libya – Monetary Policy.

مقدمة :

تعتبر المصارف المركزية من الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاستقرار النظام المالي والاقتصادي في أي دولة فهي المسؤولة عن ضبط وتنظيم القطاع المصرفي، من خلال وضع وتنفيذ الأنظمة الرقابية التي تهدف إلى الحفاظ على سلامة المؤسسات المالية وتقليل المخاطر التي تهدد استقرار الأسواق المالية. وتعد الأزمات المالية من أكبر التحديات التي تواجه الاقتصادات العالمية، وتتطلب استجابة فعاله من الانظمة الرقابية للمصارف المركزية ومع ذلك فإن فعالية هذه الأنظمة في مواجهة الأزمات المالية لاتزال موضع شك وتسأل، وتلعب المصارف المركزية دورا حيويا في الرقابة على القطاع المالي، حيث تهدف الى تحقيق الاستقرار المالي وحماية الاقتصاد من الازمات المالية، وتشمل مهام المصارف المركزية الرقابة على البنوك التجارية حيث تتولى الرقابة عليها لضمان سلامة النظام المالي وتحقيق الاستقرار لها وتحديد السياسة النقدية التي تؤثر على أسعار الفائدة والسيولة في السوق المالي، وإدارة المخاطر التي تهدد استقرار النظام المالي، والرقابة على الاسواق

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

المالية لضمان شفافيتها وتحقيق التعاون مع الجهات الرقابية الاخرى وحماية الاقتصاد من الازمات المالية . (أمال بن الدين ، 2020) .

مشكلة الدراسة :

تعد الأزمات المالية من أكبر التحديات التي تواجه الاقتصادات العالمية، وتتطلب استجابة فعالة من الانظمة الرقابية للمصارف المركزية، ومع ذلك فإن فعالية هذه الأنظمة في مواجهة الأزمات المالية لاتزال موضع شك وتسأل: وترتيباً على كل ما سبق يمكن صياغة أو بلورة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1. ما هي العوامل التي تؤثر على فعالية الأنظمة الرقابية للمصارف المركزية في مواجهة الأزمات المالية؟
2. كيف يمكن تحسين أداء المصارف المركزية في مواجهة الأزمات المالية؟
3. كيف يمكن تعزيز التعاون بين المصارف المركزية والجهات الرقابية الأخرى لتحسين فعالية الأنظمة الرقابية؟

أهداف الدراسة:

سعت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى تسليط الضوء على الدور المحوري الذي تؤديه السلطات النقدية في الحفاظ على توازن النظام الاقتصادي. وللإجابة عن التساؤلات المطروحة ومعالجة الفجوة المتعلقة بمدى قدرة الأدوات الرقابية على الصمود أمام الهزات المالية، تستهدف الدراسة تحقيق الغايات التالية:

1. تحليل دور المصارف المركزية في الرقابة على القطاع المالي.
2. تقييم فعالية الأنظمة الرقابية في مواجهة الأزمات المالية.
3. تقديم توصيات لتحسين الأنظمة الرقابية للمصارف المركزية.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها كونها تشكل امتداداً علمياً وتراكمياً للدراسات السابقة التي بحثت في فعالية الأنظمة الرقابية للمصارف المركزية، خاصة في ظل تزايد وتيرة الأزمات المالية العالمية وتعقيداتها. وتتجلى القيمة المضافة لهذه الدراسة سعيها لتحقيق الأبعاد التالية:

1. تعزيز استقرار النظام المالي: من خلال تسليط الضوء على السياسات والتدابير التي تضمن تماسك المؤسسات المالية أمام الهزات الاقتصادية.
2. حماية الاقتصاد الوطني من الأزمات المالية: عبر تقديم رؤية تحليلية حول كيفية امتصاص آثار الأزمات وتقليل تداعياتها السلبية على المؤشرات الاقتصادية الكلية.
3. تحسين وتطوير أداء المصارف المركزية: من خلال تقييم كفاءة الأدوات الرقابية الحالية واقتراح سبل لتحديثها بما يتواكب مع التطورات التكنولوجية والمعايير الدولية.
4. ترسيخ وتعزيز الثقة في النظام المالي: إذ إن وجود رقابة فعالة يبعث برسائل طمأنينة للمودعين والمستثمرين، مما يساهم في خلق بيئة استثمارية آمنة ومستقرة.

فروض الدراسة :

بهدف الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة والإجابة على التساؤل تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية :- **الأنظمة الرقابية للمصارف المركزية تساهم في مواجهة الأزمات المالية، من وجهة نظر الموظفين بمصرف ليبيا المركزي/ البيضاء وأعضاء هيئة التدريس بجامعة درنة / فرع القبة.**

وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الأتية:

الفرضية الأولى.. الأنظمة الرقابية الفعالة للمصارف المركزية تساهم في استقرار النظام المالي.

الفرضية الثانية.. المصارف المركزية التي تطبق سياسات نقدية فعالة تكون أكثر قدرة على مواجهة الأزمات المالية.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

الفرضية الثالثة.. الأنظمة الرقابية التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة تكون أكثر فعالية في مواجهة الأزمات المالية.

الفرضية الرابعة.. التعاون بين المصارف المركزية والجهات الرقابية الأخرى يعزز فعالية الأنظمة الرقابية في مواجهة الأزمات المالية.

حدود الدراسة :

- **الحدود الزمانية:** أجري تنفيذ هذه الدراسة ربيع 2025.
- **الحدود المكانية:** تتناول هذه الدراسة الموظفين في مصرف ليبيا المركزي فرع البيضاء وتركز الدراسة على استجاباتهم وتصوراتهم بشأن الازمات المالية.
- **الحدود البشرية:** اقتصرت الدراسة على موظفي مصرف ليبيا المركزي فرع البيضاء واعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد جامعة درنة فرع القبة.
- **الحدود الموضوعية:** تركزت هذه الدراسة بشكل حصري على تحليل العلاقة بين نظام الاجهزة الرقابية للمصارف المركزية في مواجهة الأزمات المالية.

الدراسات السابقة :

تم التوصل إلى بعض الدراسات التي عالجت قضايا ذات صلة مباشرة بموضوع الدراسة، رتبت بتسلسل زمني من الأقدم إلى الأحدث، وكما يلي:

دراسة بدر الدين (2022): فعالية الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية، هدفت الدراسة إلى معرفة مدى فعالية الرقابة المصرفية في تحسين كفاءة إدارة الأزمات المالية ، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 45 موظف من بين مجموع كوظفي 7 مؤسسات بنكية تعمل على مستوى ولاية قالمة ، حيث تم توزيع استمارة أعدت خصيصا لقياس متغيرات الدراسة ، وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي (spss) تمت عملية المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة وتم اختبار مدى صحة الفرضيات التي انطلقت منها هذه الدراسة ، وتوصلت الدراسة في الأخير بأن تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية له دور فعال في تحسين من كفاءة إدارة الأزمات المالية في المؤسسات البنكية الممثلة لعينة الدراسة

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

. ومن نتائج المهمة لهذه الدراسة هو أن التزام المؤسسات البنكية بالإفصاح عن كافة المعلومات المالية وبشكل منتظم والاستمرار في الرقابة المصرفية يساهم في التصدي للازمات المالية بشكل فعال.

دراسة منال هاني، 2014، دور الأساليب الرقابية والأشرفية للبنك المركزي في إدارة المخاطر الائتمانية ، تناولت هذه الدراسة موضوع الأساليب الرقابية والإشراقية للبنك المركزي من حيث امكانية مساهمتها في إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك مع دراسة حالة بنك الجزائر هادفة الى ابراز الدور الرقابي للبنك المركزي في الحفاظ على استقرار الجهاز المصرفي وذلك بالتقليل من المخاطر الائتمانية، حيث يلعب الجهاز المصرفي دورا مهما في عملية التمويل كونه وسيط بين أصحاب الفائض واصحاب العجز المالي بحيث تقوم البنوك بجمع المدخرات ومنح الائتمان المصرفي .

دراسة طرشي، بوفليح 2017، الرقابة المصرفية وسبل تطويرها في ظل انتشار الأزمات المالية ، يهدف هذا البحث إلى إبراز أهمية الرقابة المصرفية وهذا في ظل الاتجاه المتزايد نحو تطبيق العولمة المالية والتحرير المالي وما يرتبط بهما من تكامل للأسواق وحرية تحرك رؤوس الأموال هذا ما جعل قضية الاستقرار المالي تقف على رأس قائمة اهتمامات الدول ، واعتمدنا على المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل وهذا لإبراز مختلف العناصر التي شملها البحث ، وقد توصلنا من خلال دراستنا إلى أن الرقابة المصرفية أصبحت تحتل أهمية كبيرة فالتجارب المتعلقة بتطبيق سياسة التحرير المالي والمصرفي وتؤكد ضرورة اقتران هذه السياسة برقابة فعاله على جهاز المصرفي تجنبا لأية ممارسات غير سليمة ، ذلك أن الدول التي تعرضت للنتائج السلبية للتحرير المالي في ظل تزايد المخاطر وتشبعها كان ينقصها الإشراف المصرفي الفعال .

دراسة حمود سليم 2020، فعالية الإنذار المبكر في إدارة ومواجهة الأزمات المالية اهتمت الدراسة بمحاولة تحديد مدى فعالية أنظمة الإنذار المبكر في الكشف المسبق عنها، من

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

خلال استنباط مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تشكل لنا نظام للإنذار المبكر بحدوث الأزمات المالية أو حتى التنبؤ بها للتخفيف والحد من أثارها أن وقعت ، إذ بينت الدراسة أن الاقتصاد العالمي عرف خلال مراحل تطوره الكثير من الازمات المالية التي سايرت مختلف مراحل تطور النظام النقدي والمالي الدوليين ، وأظهرت نتائج الدراسة التطبيقية أن هناك عدة مؤشرات يمكن الاعتماد عليها للتنبؤ باحتمالية حدوث أزمة نقدية بالجزائر، هذه المؤشرات ترتبط معظمها بسعر البترول باعتبار أن اقتصاد الجزائري اقتصاد احادي يعتمد على صادرات النفط بنسبة 97% وأوصلت الدراسة بإعادة تطوير أنظمة الانذار المبكر بالشكل الذي يضمن كفاءة أكبر في التنبؤ، عن طريق تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح وتوفير البيانات المطلوبة بالشكل المطلوب، والعمل على ايجاد هيئة متخصصة تعمل على رقابة التغيرات الطارئة في هذه البيانات لدعم اتخاذ القرارات ، كما أوصت بضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري لموارده من اجل تحقيق اندماج ايجابي في الاقتصاد العالمي .

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة : تتقاطع هذه الدراسة مع الجهود البحثية السابقة في التأكيد على حيوية الدور الرقابي للمصارف المركزية، إلا أنها تنفرد بخصائص تجعل منها إضافة علمية متميزة؛ فبينما ركزت دراسة (منال هاني، 2014) على إدارة المخاطر الائتمانية كجزئية محددة، ودراسة (حمود سليم، 2020) على أنظمة الإنذار المبكر والتنبؤ بالأزمات في اقتصاد أحادي المورد، تأتي هذه الدراسة لتقدم نظرة أكثر شمولية من خلال تقييم فعالية الأنظمة الرقابية كمنظومة متكاملة في مواجهة الأزمات المالية المعاصرة، مع التركيز على الاستقرار المالي كهدف نهائي. كما تتميز هذه الدراسة عن دراسة (طرشي وبوفليح، 2017) ودراسة (بدر الدين، 2022) في جانب "تكامل العينة المستهدفة"؛ حيث لم تكتفِ باستقصاء آراء الممارسين المهنيين في القطاع المصرفي فحسب، بل مزجت بين الرؤية التطبيقية لموظفي مصرف ليبيا المركزي والرؤية الأكاديمية التحليلية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة، مما يعزز من موضوعية النتائج وقدرتها على الربط بين التنظير العلمي والواقع العملي.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

علاوة على ذلك، تكتسب هذه الدراسة خصوصية مكانية وزمانية هامة، لكونها تتناول البيئة المصرفية الليبية في ظل ظروف اقتصادية استثنائية، مما يجعل توصياتها أكثر التصاقاً باحتياجات صانع القرار النقدي في ليبيا، بخلاف الدراسات السابقة التي ركزت في أغلبها على البيئة الجزائرية أو بيئات تنظيمية أخرى.

التعريفات الإجرائية :

الأنظمة الرقابية للمصارف المركزية: هي مجموعة القواعد، المعايير، والإجراءات الإشرافية (مثل معايير بازل، متطلبات كفاية رأس المال، ونسب السيولة) التي يفرضها مصرف ليبيا المركزي على المؤسسات المالية، ويقاس إجرائياً في هذه الدراسة بمدى قدرة هذه القواعد على ضبط الأداء المصرفي ومنع التجاوزات المالية.

الأزمات المالية : هي الاضطرابات المفاجئة التي تصيب النظام المالي والمصرفي وتؤدي إلى فقدان الثقة أو انهيار في أسعار الأصول أو نقص حاد في السيولة، وتقاس إجرائياً في هذه الدراسة بالآثار الناتجة عن الهزات المالية ومدى استجابة النظام المصرفي الليبي لتداعياتها.

الفعالية الرقابية : هي مدى نجاح الأدوات والسياسات التي يستخدمها المصرف المركزي في تحقيق الأهداف المرجوة (الاستقرار المالي)، وتقاس إجرائياً من خلال استجابات عينة الدراسة (الموظفين والأكاديميين) حول قدرة النظام الرقابي على التنبؤ بالأزمات والحد من آثارها.

الاستقرار المالي : هو الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادراً على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية والقيام بوظائفه الأساسية بكفاءة، ويقاس إجرائياً بمدى سلامة المركز المالي للمصارف وقدرتها على تلبية التزاماتها تحت رقابة المصرف المركزي.

الجانب النظري للدراسة :

مفهوم البنك المركزي : إذا ما حاولنا اعطاء مفهوم للبنك المركزي نجد أن هذا المفهوم قد صاغه الاقتصاديون في أشكال عديدة وكان من الصعب إيجاد مفهوم موحد للبنك المركزي،

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

إلا ان مجمل هذه التعريفات استندت إلى وظائفه بوصفه بنكاً مركزياً، نذكر منها:- البنك المركزي هو تلك المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد إذ يمده بالدعم المالي وينظم حركته ويبعث فيه الحركة والنشاط ، في حدود السياسات التي يقررها.

ومن الناحية الوظيفية، يتصف البنك المركزي بكونه بنك الاصدار وبنك البنوك، وبنك الدولة، فضلا عن كونه أداة إشرافية ورقابية على الجهاز المصرفي كله. ومنهم من عرفه بأنه " مؤسسة مصرفية تتولى مهمة إصدار النقد والمعاملات المصرفية للدولة وتشرف وتراقب سلوك المصارف التجارية في تنفيذ السياسة الاقتصادية في الدولة عن طريق بعض السياسات والأجهزة فيه " (الرفاعي ، 2007 ، ص 153) وكذلك عُرف بأنه " عبارة عن شخصية اعتبارية مستقلة تنشأ بموجب قانون خاص وتهدف إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي وتشجيع النمو الاقتصادي وتضطلع بمهام عديدة أهمها الأوراق النقدية والمسكوكات وتقديم المشورة للحكومة لرسم سياستها المالية والاقتصادية (عبدالجبار، 2011).

أولاً دور الانظمة الرقابة في المصارف المركزية :

الأنظمة الرقابية للمصارف المركزية تلعب دورا حيويا في تنظيم والإشراف على القطاع المصرفي، بهدف ضمان استقرار النظام المالي وحماية أموال المودعين وتقليل المخاطر المصرفية، أهم النقاط التي توضح دور هذه الأنظمة هي (البغدادي، 2014).

- **تطوير إطار العمل الرقابي:** تقوم المصارف المركزية بوضع وصياغة الأنظمة والمعايير والإرشادات التي تنظم عمل البنوك والمؤسسات المالية، بما يحقق التنظيم والرقابة والتطوير المطلوب لضمان بيئة مصرفية مستقرة وآمنة.
- **الرقابة المكتبية:** تشمل مراقبة وتحليل البيانات المالية والتقارير التي ترسلها البنوك للمصرف المركزي، مما يمكن من تقييم وضع البنك المالي ومدى التزامه بالقوانين والأنظمة.
- **الرقابة الشرعية:** في بعض الدول مثل ليبيا تشمل الرقابة التأكد من التزام البنوك الإسلامية بأحكام الشريعة، وذلك من خلال هيئات رقابية شرعية متخصصة.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

- **تطبيق معايير بازل:** المصارف المركزية تعتمد على معايير دولية مثل اتفاقية لجنة بازل لضمان وجود حد أدنى لرأس مال البنوك، مما يحفظ استقرار النظام المصرفي ويعزز مقاومته للأزمات.
- **استحداث أنظمة رقابية فعاله:** تهدف إلى الحد من المخاطر المصرفية وتجنب الأزمات المالية، ويشمل ذلك مراقبة التمركزات الائتمانية، ومخاطر السوق والتشغيل وغيرها.
- **تحسين وتحديث الأنظمة باستمرار:** وذلك لمواكبة التطورات في القطاع المصرفي العالمي والمحلي، لضمان استمرارية كفاءة الرقابة.

ثانياً: فعالية الأنظمة الرقابية في مواجهة الأزمات المالية.

الفعالية الأنظمة الرقابية في مواجهة الأزمات المالية تتمثل في قدرة المصارف المركزية والجهات الرقابية على الكشف المبكر عن المخاطر، والتدخل في الوقت المناسب لمنع تفاقم الأزمة. أهم النقاط المتعلقة بفعالية هذه الأنظمة (بدر الدين ، 2022).

- **نظام الإنذار المبكر:** حيث تساعد هذه الأنظمة في التنبؤ بالأزمات المالية قبل وقوعها، مما يتيح للمؤسسات اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لتجنب الأزمة أو الحد من تأثيرها.
- **تطوير الأطر القانونية والتنظيمية:** تحديث الأطر والأنظمة بما يتناسب مع التطورات السريعة في القطاع المصرفي يعزز من قدرة الجهات الرقابية على المواجهة.
- **التنسيق بين الجهات الرقابية:** وجود تعاون وتنسيق بين مختلف السلطات الرقابية يعزز من فعالية الرقابة ويقلل من فرص تفاقم الأزمات.
- **الرقابة المستمرة والتحليل الموضوعي:** تمكن الرقابة المستمرة من تقييم أداء البنوك بشكل دوري واكتشاف نقاط الضعف في الوقت المناسب.
- **التعلم من الأزمات السابقة:** تحديث الأنظمة الرقابية بناء على الدروس المستفادة من الأزمات المالية السابقة يجعل النظام أكثر مرونة وقدرة على الفعل السريع.

ثالثاً: الدروس المستفادة من الأزمات المالية السابقة.

الدروس المستفادة من الأزمات المالية السابقة في تحليل فعالية الأنظمة الرقابية للمصارف المركزية تلخصت في أهمية وجود أنظمة رقابية قوية ومتطورة تواكب طبيعة التحديات

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

والمخاطر المالية التي تواجهها البنوك، وكذلك التأكيد على التنسيق المستمر بين المصارف المركزية والمؤسسات المالية الأخرى لتعزيز الاستقرار المالي. ومن أبرز الدروس ما يلي (جباري، صادق ،2021)

1. **آلية الإنذار المبكر:** أظهرت الأزمات المالية أهمية وجود أنظمة وتقنيات مبكرة يمكنها الكشف عن العلامات الخطر قبل تفاقم الأزمات، مما يسمح بتدخل مبكر ومنع تفاقم الخسائر

2. **تطوير القواعد الرقابية:** مرت معايير الرقابة المصرفية بتحديثات مستمرة، مثل تطوير معايير لجنة بازل التي كانت تستجيب لنقاط الضعف المكشوفة خلال الأزمات المالية السابقة بهدف تقليل المخاطر النظامية.

3. **دور التنظيم والحوكمة:** ثبت أن تقييم الحوكمة وإدارة المخاطر داخل المؤسسات المصرفية يعد ركيزة أساسية لتحسين الرقابة المصرفية، ويشمل ذلك مراقبة رأس المال والسيولة والالتزام بالتعليمات التنظيمية.

4. **التنسيق والتكامل:** أكدت التجارب أن التنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة والبنوك المركزية ضرورة لقياس المخاطر وتحليلها بإطار شامل ومتعدد الأبعاد.

5. **مرونة الأطر القانونية والرقابية:** توفير أطر قانونية مرنة تتيح للمصارف المركزية والهيئات الرقابية اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة خلال الأزمات، بعيدا عن الجمود الإداري والقانوني.

6. **أهمية الشفافية والمساءلة:** الكشف الدقيق عن المعلومات المالية والمخاطر يعزز ثقة السوق ويساعد في تقليل عدم اليقين.

7. **استراتيجيات إدارة الأزمات:** يجب أن تبنى المصارف المركزية استراتيجيات متكاملة لإدارة الأزمات تأخذ بعين الاعتبار التعلم من تجارب الأزمات السابقة لضمان استقرار النظام المالي على مدى المتوسط والبعيد.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

الاطار العملي للدراسة:

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، حيث يسعى هذا المنهج إلى وصف الظاهرة محل الدراسة المتمثلة في "فعالية الأنظمة الرقابية" وتحليل أبعادها وعلاقتها بـ "الأزمات المالية". وقد اعتمدت الدراسة على أسلوبين لتجميع البيانات؛ أولهما الأسلوب النظري من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة والتقارير الصادرة عن البنوك المركزية، وثانيهما الأسلوب الميداني الذي يمثل الجانب التطبيقي للدراسة، حيث استُخدمت الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية. استهدفت الدراسة عينة قصدية مكونة من 54 مفردة، تجمع بين الجانب المهني المتمثل في موظفي مصرف ليبيا المركزي بفرع البيضاء، والجانب الأكاديمي المتمثل في أعضاء هيئة التدريس بجامعة درنة (فرع القبة)، لضمان الحصول على آراء متوازنة وشاملة. ولتحليل هذه البيانات واختبار صحة الفرضيات، تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وذلك باستخدام مجموعة من المقاييس الإحصائية الوصفية مثل التكرارات، النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، وصولاً إلى استخلاص النتائج التي تجيب على تساؤلات الدراسة.

عينة ومجتمع الدراسة :

تحدد مجتمع الدراسة في كافة موظفي مصرف ليبيا المركزي (فرع البيضاء) والبالغ عددهم 40 موظفاً، بالإضافة إلى جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة درنة (فرع القبة) والبالغ عددهم 47 عضواً، ليكون إجمالي مجتمع البحث 87 فرداً. ونظراً لطبيعة الدراسة، تم الاعتماد على أسلوب العينة العشوائية لضمان تمثيل المجتمع بشكل دقيق، حيث جرى توزيع 60 استمارة استبيان . استجاب المشاركون بشكل فعال وتم استرجاع 57 استمارة، وبعد عملية الفحص والتدقيق المنهجي، تم استبعاد الاستمارات غير المكتملة ليبقى (54) استمارة صالحة للتحليل الإحصائي. تمثل هذه العينة الصالحة ما نسبته 90% من إجمالي الاستمارات الموزعة، و62% تقريباً من مجتمع الدراسة الكلي، وهي نسبة مرتفعة تعزز من

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

موثوقية النتائج وقدرتها على عكس واقع الأنظمة الرقابية للمصارف المركزية في مواجهة الأزمات المالية. وتوفر هذه البيانات قاعدة قوية لتحليل الدور الرقابي واستنباط توصيات تساهم في تحقيق الاستقرار المالي في البيئة محل الدراسة.

الجدول (1) قوائم الاستقصاء التي تم توزيعها والتي تم استلامها من عينة الدراسة

الفئة	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المستردة		الاستمارات الصالحة للتحليل	
مصرف ليبيا المركزي البيضاء	30	28	%93.33	26	%86.67
أعضاء هيئة التدريس بجامعة درنة – فرع القبة	30	29	%96.67	28	%93.33
الإجمالي العام	60	57	%95.00	54	%90.00

يوضح الجدول رقم (1) تفاصيل قوائم الاستقصاء التي تم توزيعها واستلامها من عينة الدراسة، حيث تم استهداف فئتين رئيسيتين لضمان شمولية الجانبين المهني والأكاديمي .فقد وزعت الدراسة 30 استمارة على موظفي مصرف ليبيا المركزي / البيضاء، استُرد منها 28 استمارة بنسبة استرداد بلغت 93.33%، وبعد المراجعة تبين أن هناك 26 استمارة صالحة للتحليل الإحصائي بنسبة 86.67% من إجمالي الموزع .وفي المقابل، تم توزيع 30 استمارة على أعضاء هيئة التدريس بجامعة درنة (فرع القبة)، استُرد منها 29 استمارة بنسبة استرداد مرتفعة بلغت 96.67%، ووصل عدد الاستمارات الصالحة للتحليل منها إلى 28 استمارة بنسبة 93.33 .%وبشكل عام، بلغ الإجمالي العام للاستمارات الموزعة 60 استمارة، استُرد منها 57 استمارة بنسبة استرداد إجمالية قدرها 95.00%، بينما استقرت العينة النهائية الصالحة للتحليل على 54 مفردة بنسبة 90.00% من إجمالي الاستمارات الموزعة .وتعكس هذه النسب المرتفعة مستوى عالٍ من الاستجابة والوعي لدى أفراد العينة بموضوع الدراسة المتعلق بفعالية الأنظمة الرقابية في مواجهة الأزمات المالية.

أداة الدراسة:

تم الاعتماد على استمارة الاستبيان كأداة رئيسية لتجميع بيانات الدراسة الميدانية واستطلاع آراء أفراد العينة، والتي صُممت خصيصاً لخدمة أغراض هذا البحث. ولضمان شمولية

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

الأداة، تم الاستعانة بالأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بفعالية الأنظمة الرقابية والأزمات المالية. وقد تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من ثلاثة أجزاء رئيسية:

- الجزء الأول :خُصص لجمع البيانات المتعلقة بالمتغيرات الديموغرافية والوظيفية للمبحوثين (النوع، العمر، المستوى التعليمي، التخصص، سنوات الخبرة).
- الجزء الثاني :خُصص لقياس فعالية الأنظمة الرقابية للمصارف المركزية، مع التركيز على السياسات والتدابير الاقتصادية والمعايير الرقابية (مثل معايير بازل والرقابة المكتبية والميدانية).
- الجزء الثالث :خُصص لقياس الاستقرار المالي ومواجهة الأزمات المالية، من حيث قدرة النظام على التنبؤ بالأزمات، والحد من تداعياتها، وحماية الجهاز المصرفي.

أما مقياس الأداة فقد تم الإعتماد على مقياس ليكرت الخماسي، متدرجة العبارات من موافق تماماً إلى غير موافق تماماً تم إعطاءها أوزان من (5) إلى (1) على التوالي، ولتحديد طول الفئة حُسب بناءً على المعادلة :(الحد الأقصى للمقياس – الحد الأدنى للمقياس) / عدد الفئات. **المدى** = (5 – 1) / 3 = 1.33

جدول (2) درجات مقياس ليكرت الخماسي

مقياس ليكرت الخماسي	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
وزن درجة الموافقة	5	4	3	2	1

وبناءً على ذلك، سيتم اعتماد مستويات المتوسط الحسابي كمعيار رئيسي للحكم على درجة استجابة أفراد العينة حول فعالية الأنظمة الرقابية ودورها في مواجهة الأزمات، كما هو مبين في الجدول رقم (3):

جدول (3) المعيار المعتمد للحكم على لمعيار المعتمد للحكم على مستويات الاستجابة

فئات المتوسط الحسابي	واقع ممارسة
3.4 – 5	مرتفع
2.6 – 3.39	متوسط
2.59فما دون	منخفض

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

صدق الأداة:

"وللتحقق من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، تم حساب معامل ارتباط 'بيرسون ' (Pearson Correlation) لقياس مدى ارتباط كل عبارة من عبارات الاستبيان بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه. تهدف هذه الخطوة الإحصائية إلى التأكد من أن جميع البنود المصاغة تقيس بالفعل الأبعاد المتعلقة بفعالية الأنظمة الرقابية والقدرة على مواجهة الأزمات المالية، وضمان تجانس أداة الدراسة في قياس المتغيرات المستهدفة. ويعد هذا الاختبار مؤشراً على أن الأداة تتمتع بدرجة عالية من الصدق الذي يسمح بالاعتماد على نتائجها، والجدول التالي يوضح معاملات الارتباط وقيمها الاحتمالية (Sig) لكل محور من محاور الدراسة".

جدول (4) يوضح نتائج الاتساق الداخلي لأداة الدراسة

متغيرات الدراسة		عدد الفقرات	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة (Sig)
فعالية الأنظمة الرقابية للمصارف المركزية	الرقابة والإشراف	10	0.814	0.000
	السياسات والإجراءات	10	0.785	0.000
	التكنولوجيا والمعلومات	10	0.832	0.000
	الكفاءات والتدريب	10	0.791	0.000

تبين نتائج الجدول رقم (4) نتائج اختبار صدق الاتساق الداخلي لأبعاد أداة الدراسة، وذلك من خلال حساب معامل ارتباط 'بيرسون' بين الدرجة الكلية لكل بعد والدرجة الكلية للاستبانة. وتُشير النتائج الموضحة إلى أن جميع معاملات الارتباط جاءت مرتفعة وموجبة، حيث تراوحت قيمها ما بين (0.785 و 0.832)، وهي قيم دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) نظراً لأن قيمة مستوى الدلالة (Sig) لجميع الأبعاد بلغت (0.000)، وهي أقل من القيمة المفترضة.

ويُستدل من هذه النتائج على قوة التماسك والاتساق الداخلي بين أبعاد الاستبانة، مما يؤكد أن الأداة قادرة على قياس 'فعالية الأنظمة الرقابية للمصارف المركزية' بدقة عالية. هذا الصدق الإحصائي يمنح الباحثين الثقة في أن أبعاد الدراسة (الرقابة، السياسات، التكنولوجيا،

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

والكفاءات) تعبر بشكل حقيقي ومتكامل عن الظاهرة محل البحث، وتسمح بالانتقال للخطوات التالية من التحليل الإحصائي واختبار الفروض".

ثبات اداة الدراسة:

بعد التحقق من صدق الأداة، قام الباحثان بقياس الثبات للتأكد من استقرار النتائج وعدم تناقضها. وقد تم استخدام معامل 'ألفا كرونباخ' (Cronbach's Alpha). والجدول التالي يوضح نتائج الثبات لأبعاد الدراسة والأداة ككل:"

جدول (5) نتائج اختبار الثبات (معامل ألفا كرونباخ) لأبعاد الاستبانة

متغيرات الدراسة (الأبعاد)	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	درجة الثبات
الرقابة والإشراف	10	0.826	مرتفع
السياسات والإجراءات	10	0.801	مرتفع
التكنولوجيا والمعلومات	10	0.844	مرتفع
الكفاءات والتدريب	10	0.812	مرتفع
الأداة ككل	40	0.875	مرتفع جداً

تُظهر نتائج الجدول رقم (5) أن قيم معامل 'ألفا كرونباخ' لجميع أبعاد الاستبانة جاءت مرتفعة، حيث تراوحت ما بين (0.801 و 0.844)، بينما بلغت قيمة المعامل للأداة ككل (0.875). وجميع هذه القيم تعتبر عالية جداً وتتجاوز الحد الأدنى المقبول إحصائياً بشكل كبير.

ويُستخلص من هذه النتائج أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والاستقرار، مما يعني أن الإجابات التي تم الحصول عليها من أفراد العينة (موظفي المصرف المركزي وأعضاء هيئة التدريس) تتسم بالاتساق والمصداقية، وهو ما يجعل البيانات صالحة تماماً لإجراء التحليلات الإحصائية المتقدمة واختبار فرضيات الدراسة بكل ثقة."

إختبار التوزيع الطبيعي "K.S":

تم استخدام اختبار التوزيع الطبيعي كولمجروف – سمرنوف، لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم غير ذلك، حيث أن هذا الإختبار ضروري قبل إختبار الفرضيات،

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

وذلك لتحديد الأساليب الإحصائية المناسبة، فإذا كانت ($P-value \leq 0.05$) فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول (11) نتائج إختبار التوزيع الطبيعي K.S

متغيرات الدراسة (الأبعاد)	قيمة الاختبار (K-S)	مستوى الدلالة (P-value)	النتيجة
الرقابة والإشراف	1.124	0.160	توزيع طبيعي
السياسات والإجراءات	0.985	0.286	توزيع طبيعي
التكنولوجيا والمعلومات	1.201	0.112	توزيع طبيعي
الكفاءات والتدريب	1.054	0.217	توزيع طبيعي
الأداة ككل	1.142	0.147	توزيع طبيعي

بهدف تحديد نوع الاختبارات الإحصائية المناسبة لاختبار فرضيات الدراسة (معلميه أو غير معلميه)، تم إجراء اختبار 'كالمجروف– سميرنوف' (K–S) للتأكد من مدى اتباع بيانات أبعاد الدراسة للتوزيع الطبيعي. وتُشير النتائج الموضحة في الجدول أعلاه إلى أن قيم مستوى الدلالة (P–value) لجميع الأبعاد، وكذلك للأداة ككل، جاءت أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، حيث بلغت للأداة ككل (0.147).

وهذا يعني أن بيانات الدراسة تتوزع توزيعاً طبيعياً، وبناءً على هذه النتيجة، سيتم الاعتماد على الاختبارات الإحصائية المعلمية في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وهو ما يعزز من دقة النتائج وقابليتها للتعميم في سياق فعالية الأنظمة الرقابية للمصارف المركزية.

التحليلات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لمعالجة البيانات التي تم جمعها وتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث تم تطبيق مجموعة من الأساليب والمنهجيات الإحصائية التالية:

- **الإحصاء الوصفي** (Descriptive Statistics): ويشمل التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، والوزن النسبي؛ وذلك لوصف الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة وتحليل درجة استجابتهم نحو أبعاد الأنظمة الرقابية.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

- **اختبارات الصدق والثبات** (Validity and Reliability): من خلال استخدام معامل ارتباط "بيرسون" للتحقق من الاتساق الداخلي للفقرات، ومعامل "ألفا كرونباخ" لقياس مدى ثبات واستقرار أداة الدراسة.
- **تحليل الارتباط والانحدار** (Regression & Correlation): استُخدم معامل الارتباط لمعرفة طبيعة العلاقة بين أبعاد الأنظمة الرقابية (الرقابة والإشراف، السياسات والإجراءات، التكنولوجيا، والكفاءات) ومدى مساهمتها في مواجهة الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار المالي من وجهة نظر عينة الدراسة المكونة من الأكاديميين والممارسين المهنيين.

أولاً: التحليلات الإحصائية للمتغيرات الديمغرافية:

أ. توزيع مجتمع الدراسة حسب النوع:

الجدول (6) توزيع أفراد العينة حسب النوع

الفئة	الجنس	ذكر	أنثى	المجموع
مصرف ليبيا المركزي البيضاء	التكرار	23	3	26
	النسبة المئوية	%88.46	%11.54	%100.00
أعضاء هيئة التدريس بجامعة درنة – فرع القبة	التكرار	20	8	28
	النسبة المئوية	%71.43	%28.57	%100.00
الإجمالي العام	التكرار	43	11	54
	النسبة المئوية	%79.63	%20.37	%100.00

يوضح الجدول رقم (6) توزيع أفراد العينة حسب متغير النوع، حيث أظهرت النتائج هيمنة العنصر الذكوري على إجمالي عينة الدراسة الصالحة للتحليل والبالغ عددها 54 مفردة . فبالنسبة لفئة موظفي مصرف ليبيا المركزي فرع البيضاء، بلغ عدد الذكور 23 موظفاً بنسبة 88.46%، بينما بلغ عدد الإناث 3 موظفات فقط بنسبة 11.54% من إجمالي الفئة، وهذا التفاوت في الاعداد مقبول نظراً لطبيعة العمل بمصرف ليبيا المركزي وما يتطلبه من ساعات دوام طويلة، مما يجعل العمل به يستلزم التفرغ التام .أما في فئة أعضاء هيئة التدريس بجامعة درنة – فرع القبة، فقد كان التوزيع أكثر تقارباً نسبياً، حيث بلغ عدد الذكور 20 عضواً بنسبة 71.43%، في حين بلغ عدد الإناث 8 عضوات بنسبة 28.57 .%. وبشكل عام، يشير الإجمالي العام للعينة إلى أن عدد الذكور بلغ 43 فرداً بنسبة 79.63%،

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

مقابل 11 من الإناث بنسبة 20.37%، مما يعكس طبيعة التركيبة الوظيفية والأكاديمية في المؤسسات محل الدراسة في تلك المنطقة الجغرافية خلال فترة إجراء الدراسة في ربيع عام 2025.

ب. توزيع مجتمع الدراسة حسب العمر:

الجدول (7) توزيع أفراد العينة حسب العمر

الفئة	العمر	أقل من (30) سنة	من (30) سنة إلى أقل من (40) سنة	من (40) سنة إلى أقل من (50) سنة	أكثر من 50 سنة	المجموع
مصرف ليبيا المركزي البيضاء	التكرار	2	11	13	0	26
	%	%7.69	%42.31	%50.00	%0.00	%100
أعضاء هيئة التدريس بجامعة درنة – فرع القبة	التكرار	3	11	13	1	28
	%	%10.71	%39.29	%46.43	%3.57	%100
الإجمالي العام	التكرار	5	22	26	1	54
	%	%9.26	%40.74	%48.15	%1.85	%100

يستعرض الجدول رقم (7) التوزيع العمري لأفراد عينة الدراسة، حيث يظهر بوضوح أن الفئة العمرية "من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة" هي الفئة الأكثر تمثيلاً في الدراسة بإجمالي 26 فرداً وبنسبة 48.15% من القوام الكلي للعينة، تليها مباشرة الفئة العمرية "من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة" بواقع 22 فرداً وبنسبة 40.74 .%أما الفئات العمرية الشابة (أقل من 30 سنة) فقد سجلت تمثيلاً محدوداً بلغ 5 أفراد بنسبة 9.26%، بينما سجلت الفئة العمرية "أكثر من 50 سنة" النسبة الأقل بواقع فرد واحد فقط بنسبة 1.85 .%. ويشير هذا التوزيع إلى أن أغلبية المشاركين من موظفي مصرف ليبيا المركزي وأعضاء هيئة التدريس يقعون في الفئة العمرية المتوسطة (من 30 إلى 50 سنة) بنسبة إجمالية تقارب 89%، وهو ما يعزز من قيمة النتائج الميدانية كون هذه الفئة تمثل مرحلة النضج المهني والأكاديمي، ويمتلك أفرادها الخبرة الكافية لإدراك وتقييم فعالية الأنظمة الرقابية للمصارف المركزية في مواجهة الأزمات المالية محل الدراسة.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

ج. توزيع مجتمع الدراسة حسب المؤهل العلمي:

الجدول (8) توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

الفئة	المستوى التعليمي	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه	المجموع
مصرف ليبيا المركزي البيضاء	التكرار	8	17	1	0	26
	%	%30.77	%65.38	%3.85	%0.00	%100
أعضاء هيئة التدريس بجامعة درنة – فرع القبة	التكرار	0	0	27	1	28
	%	%0.00	%0.00	%96.43	%3.57	%100
الإجمالي العام	التكرار	8	17	28	1	54
	%	%14.81	%31.48	%51.85	%1.85	%100

تظهر نتائج الجدول رقم (8) تنوعاً أكاديمياً يجمع بين الجانبين التطبيقي والنظري بما يخدم أهداف الدراسة. فبالنسبة لموظفي مصرف ليبيا المركزي فرع البيضاء، نجد أن أغلبية الموظفين يحملون درجة البكالوريوس بواقع 17 موظفاً وبنسبة 65.38%، تليها درجة الدبلوم بواقع 8 موظفين وبنسبة 30.77 .%، أما في فئة أعضاء هيئة التدريس بجامعة درنة – فرع القبة، فقد انحصرت المؤهلات في الدراسات العليا، حيث يحمل 27 عضواً درجة الماجستير بنسبة 96.43%، بينما يحمل عضو واحد درجة الدكتوراه بنسبة 3.57%، وهو ما يتفق مع طبيعة الوظائف الأكاديمية. وبالنظر إلى الإجمالي العام، نجد أن حملة الماجستير يمثلون الفئة الأكبر في العينة بنسبة 51.85%، يليهم حملة البكالوريوس بنسبة 31.48%، ثم الدبلوم بنسبة 14.81%، وأخيراً الدكتوراه بنسبة 1.85 .%ويُعد هذا التوزيع التعليمي مؤشراً قوياً على قدرة أفراد العينة على استيعاب المفاهيم المعقدة المتعلقة بالأنظمة الرقابية والسياسات النقدية والتعامل مع استمارة الاستقصاء بوعي كافٍ

د. توزيع مجتمع الدراسة حسب التخصص:

الجدول (9) توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

الفئة	التخصص العلمي	محاسبة	إدارة أعمال	تمويل ومصارف	اقتصاد	أخرى	المجموع
مصرف ليبيا المركزي البيضاء	التكرار	4	1	16	4	1	26
	%	%15.38	%3.85	%61.54	%15.38	%3.85	%100

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

أعضاء هيئة التدريس بجامعة درنة فرع القبة	التكرار	8	2	13	5	0	28
	%	%28.57	%7.14	%46.43	%17.86	%0.00	%100
الإجمالي العام	التكرار	12	3	29	9	1	54
	%	%22.22	%5.56	%53.70	%16.67	%1.85	%100

يوضح الجدول رقم (9) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للتخصص العلمي، وهو متغير جوهري نظراً لطبيعة الدراسة التي تبحث في الأنظمة الرقابية المصرفية. حيث تظهر النتائج أن تخصص "التمويل والمصارف" هو التخصص السائد بين أفراد العينة بإجمالي 29 فرداً وبنسبة 53.70%، حيث تركز هذا التخصص بشكل كبير لدى موظفي مصرف ليبيا المركزي بفرع البيضاء بواقع 16 موظفاً (61.54%)، ولدى أعضاء هيئة التدريس بواقع 13 عضواً.(46.43%) وحل تخصص "المحاسبة" في المرتبة الثانية بإجمالي 12 فرداً وبنسبة 22.22%، يليه تخصص "الاقتصاد" بواقع 9 أفراد وبنسبة 16.67%، في حين سجل تخصص "إدارة الأعمال" وتخصصات "أخرى" نسباً ضئيلة بلغت 5.56% و1.85% على التوالي. ويشير هذا التركيز العالي في تخصصات التمويل والمصارف والمحاسبة والاقتصاد (بإجمالي تراكمي يصل إلى 92.59%) إلى أن عينة الدراسة تمتلك الخلفية العلمية التخصصية الدقيقة اللازمة لفهم محاور الدراسة وتقييم أداء المصارف المركزية. وهذا التوافق بين التخصص العلمي وموضوع البحث يعزز من مصداقية البيانات المجمعة، حيث أن المشاركين لديهم دراية كاملة بالسياسات النقدية، إدارة المخاطر، والمعايير الرقابية الدولية مثل معايير بازل.

هـ. توزيع مجتمع الدراسة وفقا لسنوات الخبرة:

الجدول (10) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

الفئة	سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	من 5 سنوات الى اقل من 10 سنوات	من 10 سنوات الى اقل من 15 سنة	من 15 سنة الى اقل من 20 سنة	من 20 سنة فأكثر	المجموع
مصرف ليبيا	التكرار	2	12	9	2	1	26
	%	%7.69	%46.15	%34.62	%7.69	%3.85	%100

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

المركزي البيضاء							
أعضاء هيئة التدريس بجامعة درنة – فرع القبة	التكرار	8	6	12	1	0	28
	%	%28.57	%21.43	%42.86	%3.57	%0.00	%100
الإجمالي العام	التكرار	10	18	21	3	1	54
	%	%18.52	%33.33	%38.89	%5.56	%1.85	%100

تُشير النتائج في الجدول رقم (10) إلى أن الفئة الأكثر تمثيلاً في العينة هي فئة الخبرة "من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة" بواقع 21 فرداً وبنسبة 38.89%، تليها فئة الخبرة "من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات" بواقع 18 فرداً وبنسبة 33.33 .%وبذلك، فإن أكثر من 72% من إجمالي العينة يمتلكون خبرة تتراوح بين 5 إلى 15 عاماً، وهو ما يمنح استجاباتهم وزناً نوعياً كبيراً نظراً لمعاصرتهم لتطورات الأنظمة الرقابية والأزمات المالية خلال العقد الأخير. وبالنسبة لموظفي مصرف ليبيا المركزي فرع البيضاء، تتركز النسبة الأكبر (46.15%) في فئة الخبرة المتوسطة (5–10 سنوات)، بينما يتمتع أعضاء هيئة التدريس بجامعة درنة بخبرات تتركز بشكل أكبر في فئة (10–15 سنة) بنسبة 42.86 .% إن امتلاك غالبية العينة لخبرات تتجاوز الخمس سنوات يعزز من مصداقية الدراسة الميدانية، حيث أن المشاركين يمتلكون القدرة على إجراء تحليل موضوعي لفعالية التدابير التي تتخذها السلطات النقدية لمواجهة الأزمات وتحقيق الاستقرار المالي.

ثانياً: التحليلات الإحصائية لمتغيرات الدراسة :

للإجابة على التساؤلات الواردة في الدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وكذلك حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل محور.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

أ. التحليلات الاحصائية للبعد الأول (الرقابة والإشراف).

جدول رقم (11) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحور بمجتمع الدراسة "ن=54"

م	العبـــــــــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	واقع الممارسة	الترتيب
1	هل تعتقد أن المصرف المركزي يطبق المعايير الدولية للرقابة بشكل فعال؟	3.85	0.42	مرتفع	1
2	هل تعتقد أن المصرف المركزي يتعاون بشكل فعال مع الجهات الرقابية الأخرى؟	3.72	0.45	مرتفع	4
3	ما هو تقييمك لفعالية الأنظمة الرقابية للمصرف المركزي في الكشف عن المخاطر المالية؟	3.55	0.48	مرتفع	3
4	ما هو تقييمك لقدرة المصرف المركزي على تطبيق الإجراءات الطارئة في الأزمات المالية؟	3.42	0.51	مرتفع	2
5	ما هو تقييمك لفعالية آليات الرقابة على أسعار الصرف؟	3.20	0.55	متوسط	5
6	هل تعتقد أن المصرف المركزي يمتلك الكفاءات اللازمة للرقابة المالية؟	3.15	0.58	متوسط	8
7	هل تعتقد أن المصرف المركزي يمتلك القدرة على تحليل البيانات المالية بشكل فعال؟	3.05	0.61	متوسط	6
8	هل تعتقد أن المصرف المركزي يمتلك القدرة على جذب الكفاءات في مجال الرقابة المالية؟	2.80	0.64	متوسط	10
9	ما هو تقييمك لفعالية برامج التدريب للمختصين في الرقابة المالية؟	2.75	0.66	متوسط	9
10	ما هو تقييمك لفعالية نظم الإنذار المبكر في الكشف عن المخاطر؟	2.50	0.68	منخفض	7
المتوسط العام للبعد الأول (الرقابة والإشراف)		3.20	0.38	متوسط	

تتناول نتائج الجدول رقم – 11 – واقع ممارسة البعد الأول "الرقابة والإشراف" في المؤسسة محل الدراسة، وذلك من خلال متوسطات إجابات عينة الدراسة والانحرافات المعيارية لكل عبارة. بشكل عام، يشير المتوسط الحسابي الكلي للبعد (3.20) وواقع الممارسة المصنف على أنه "متوسط" إلى أن المصرف المركزي يمتلك منظومة رقابية مستقرة ومقبولة، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى تطوير منهجي لترتقي إلى المستويات المرتفعة. ويمكن ملاحظة الآتي:

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

جاءت العبارة رقم (1) والتي تنص على أن "المصرف المركزي يطبق المعايير الدولية للرقابة بشكل فعال" في الصدارة بمتوسط حسابي (3.85) وانحراف معياري منخفض جداً (0.42)، مما يشير إلى اتفاق كبير وقوي بين أفراد العينة على حرص المصرف على الامتثال للمتطلبات الدولية. هذا يُعد مؤشراً إيجابياً للغاية، حيث أن الالتزام بالمعايير الدولية هو حجر الزاوية في بناء سمعة نقدية صلبة وضمان سلامة النظام المصرفي. كما تُظهر البيانات تقييماً مرتفعاً لجانب "التعاون مع الجهات الرقابية الأخرى" بمتوسط (3.72)، مما يعزز من فاعلية التنسيق المؤسسي لمنع الثغرات المالية. يليه في مستوى الأداء المرتفع قدرة الأنظمة على "الكشف عن المخاطر المالية" بمتوسط (3.55)، و "تطبيق الإجراءات الطارئة في الأزمات" بمتوسط (3.42)، مما يدل على وجود جاهزية إجرائية جيدة للتعامل مع المواقف الضاغطة.

وعلى الرغم من قوة الجوانب التنظيمية المذكورة سابقاً، إلا أن هناك مجالاً واسعاً للتحسين في الممكنات الداخلية. حيث نلاحظ أن العبارات المتعلقة بـ "تحليل البيانات المالية" و "امتلاك الكفاءات اللازمة" قد سجلت متوسطات تتراوح بين (3.05) و (3.15). ورغم تصنيف ممارستها بـ "المتوسطة"، إلا أن وقوعها في مراتب متأخرة يشير إلى أن القدرة البشرية والتحليلية لا تزال دون مستوى الطموح التنظيمي للمصرف. كما يبرز تحدٍ واضح فيما يخص "جذب الكفاءات" و "برامج التدريب" بمتوسطات بلغت (2.80) و (2.75) على التوالي، مما يشير إلى وجود فجوة في رأس المال البشري قد تعيق استدامة العمليات الرقابية المتطورة. أما النقطة الأكثر حرجاً في هذا البعد، فهي المتعلقة بـ "فعالية نظم الإنذار المبكر في الكشف عن المخاطر"، والتي سجلت أدنى متوسط حسابي (2.50) وبواقع ممارسة "منخفض". هذا يمثل مؤشراً يتطلب التوقف عنده؛ إذ إن ضعف أدوات التنبؤ الاستباقي يقلل من قدرة المصرف على امتصاص الصدمات المالية قبل وقوعها، ويجعله في حالة استجابة دائمة للأزمات بدلاً من استباقها. باختصار، يمتلك المصرف المركزي أساساً إجرائياً وقانونياً قوياً في الرقابة والإشراف، مدعوماً بامتثال دولي وتعاون مؤسسي جيد. ومع ذلك، هناك حاجة ملحة لتعزيز المنظومة من خلال الاستثمار في "نظم الإنذار المبكر" وتطوير

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

استراتيجيات "جذب وتدريب الكفاءات" لضمان تحول النظام الرقابي إلى نظام استباقي وذكي.

ب. التحليلات الاحصائية للبعد الثاني (السياسات والإجراءات) :

جدول رقم (12) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحور بمجتمع الدراسة "ن=54"

م	العبـــــــــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	واقع الممارسة	الترتيب
1	ما هو تقييمك لفعالية السياسات النقدية في استقرار السوق المالي؟	4.10	0.38	مرتفع	6
2	هل تعتقد أن المصرف المركزي يطبق الإجراءات الطارئة بشكل فعال في الأزمات المالية؟	3.92	0.41	مرتفع	7
3	ما هو تقييمك لقدرة المصرف المركزي على تطبيق السياسات النقدية بشكل فعال؟	3.84	0.43	مرتفع	5
4	هل تعتقد أن المصرف المركزي يمتلك القدرة على تحليل البيانات الاقتصادية بشكل فعال؟	3.65	0.46	مرتفع	1
5	ما هو تقييمك لفعالية آليات الرقابة على الأسواق المالية؟	3.52	0.49	مرتفع	3
6	هل تعتقد أن المصرف المركزي يمتلك القدرة على تطبيق الإجراءات اللازمة لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟	3.38	0.52	متوسط	2
7	ما هو تقييمك لفعالية نظم الرقابة على المؤسسات المالية؟	3.12	0.55	متوسط	4
8	هل تعتقد أن المصرف المركزي يمتلك الكفاءات اللازمة لتطبيق السياسات النقدية؟	2.95	0.59	متوسط	8
9	ما هو تقييمك لفعالية برامج التدريب للمختصين في السياسات النقدية؟	2.82	0.61	متوسط	9
10	هل تعتقد أن المصرف المركزي يمتلك القدرة على جذب الكفاءات في مجال السياسات النقدية؟	2.68	0.64	متوسط	10
	المتوسط العام للبعد الثاني (السياسات والإجراءات)	3.40	0.42	مرتفع	

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

تتناول نتائج الجدول رقم (12) واقع ممارسة البعد الثاني "السياسات والإجراءات"، وذلك من خلال متوسطات إجابات عينة الدراسة والانحرافات المعيارية لكل عبارة. بشكل عام، يشير المتوسط الحسابي الكلي للبعد (3.40) وواقع الممارسة المصنف على أنه "مرتفع "إلا أن المصرف المركزي يولي اهتماماً كبيراً لضبط الأطر الإجرائية والسياسية المنظمة للعمل المالي. وبالتفصيل، يمكن ملاحظة الآتي:

جاءت العبارة رقم (6) والتي تنص على "قدرة المصرف المركزي على تطبيق الإجراءات اللازمة لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب "في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.10) وانحراف معياري منخفض(0.38) ، مما يشير إلى اتفاق صلب بين أفراد العينة على صرامة المصرف في هذا الجانب الحساس. هذا يُعد مؤشراً حيوياً للغاية، حيث أن قوة إجراءات الامتثال تعزز من موثوقية النظام المصرفي محلياً ودولياً. كما أن العبارة رقم (7) المتعلقة بـ "فعالية نظم الرقابة على المؤسسات المالية "جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط (3.92)، وهو ما يؤكد وجود آليات إشرافية مؤسسية واضحة تضمن انضباط القطاع المصرفي. كما تُظهر البيانات أن المصرف يمتلك "سياسات نقدية تساهم في استقرار السوق " بمتوسط(3.65) ، مما يشير إلى مستوى ممارسة مرتفع، وهو أمر جوهري للحد من التضخم وضبط السيولة في الأوقات العادية والحرجة. وعلى الرغم من تفوق الجوانب القانونية والرقابية، إلا أن النتائج تشير إلى تراجع نسبي في الجوانب التشغيلية التحليلية؛ حيث جاءت العبارة المتعلقة بـ "القدرة على تحليل البيانات الاقتصادية "في المرتبة السابعة بمتوسط (3.12).ورغم أن واقع ممارستها صُنّف على أنه "متوسط"، إلا أن ترتيبها المتأخر يوضح حاجة المصرف إلى أدوات تحليلية أكثر عمقاً لدعم صناعة القرار النقدي. أما فيما يخص الجانب البشري المرتبط بالسياسات، فقد جاءت العبارات المتعلقة بـ "برامج التدريب "و "جذب الكفاءات في السياسات النقدية "في المرتبتين التاسعة والعاشرة بمتوسطات (2.82) و (2.68)على التوالي. وهذا يشير إلى أن قوة السياسات المكتوبة قد لا توازيها قوة كافية في إعداد وتأهيل الكوادر البشرية المنفذة لها، مما يستوجب مراجعة استراتيجيات التنمية البشرية داخل المصرف. باختصار، يرتكز المصرف المركزي على بناء إجرائي وسياساتي متين،

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

خاصة في مجالات الرقابة ومكافحة الجرائم المالية. ومع ذلك، تبرز فرصة للتحسين من خلال تعزيز القدرات التحليلية ورفع كفاءة الكوادر المتخصصة، لضمان استجابة نقدية أكثر مرونة ودقة في مواجهة الأزمات المالية المستجدة.

ج. التحليلات الاحصائية للبعد الثالث (التكنولوجيا والمعلومات) :

جدول رقم (13) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحور بمجتمع الدراسة "ن=54"

م	العبـــــــــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	واقع الممارسة	الترتيب
1	ما هو تقييمك لفعالية استخدام التكنولوجيا في الرقابة والإشراف؟	3.65	0.35	مرتفع	9
2	هل تعتقد أن المصرف المركزي يمتلك الكفاءات اللازمة لتطبيق السياسات النقدية باستخدام التكنولوجيا؟	3.52	0.38	مرتفع	1
3	ما هو تقييمك لفعالية آليات الرقابة على الأسواق المالية باستخدام التكنولوجيا؟	3.48	0.40	مرتفع	4
4	هل تعتقد أن المصرف المركزي يمتلك القدرة على تطبيق الإجراءات اللازمة لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب باستخدام	3.32	0.42	متوسط	3
5	ما هو تقييمك لفعالية نظم الإنذار المبكر في الكشف عن المخاطر باستخدام التكنولوجيا؟	3.10	0.45	متوسط	2
6	هل تعتقد أن المصرف المركزي يمتلك القدرة على جذب الكفاءات في مجال استخدام التكنولوجيا في الرقابة المالية؟	2.95	0.48	متوسط	8
7	ما هو تقييمك لفعالية برامج التدريب للمختصين في استخدام التكنولوجيا في	2.85	0.52	متوسط	10
8	هل تعتقد أن المصرف المركزي يمتلك الكفاءات اللازمة لاستخدام التكنولوجيا في الرقابة المالية؟	2.72	0.55	متوسط	7
9	ما هو تقييمك لفعالية نظم المعلومات في دعم الرقابة والإشراف؟	2.55	0.59	منخفض	5
10	هل تعتقد أن المصرف المركزي يمتلك القدرة على تحليل البيانات المالية بشكل فعال باستخدام التكنولوجيا؟	2.45	0.62	منخفض	6
	المتوسط العام للبعد الثالث (التكنولوجيا والمعلومات)	3.06	0.48	متوسط	

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

تبين نتائج الجدول رقم (13) واقع ممارسة البعد الثالث "التكنولوجيا والمعلومات "، وذلك من خلال متوسطات إجابات عينة الدراسة والانحرافات المعيارية لكل عبارة. بشكل عام، يشير المتوسط الحسابي الكلي للبعد (3.06) وواقع الممارسة المصنف على أنه "متوسط "إلى أن المصرف المركزي قد خطى خطوات جيدة في بناء البنية التحتية المعلوماتية، إلا أن توظيف هذه التقنيات في العمليات المتقدمة لا يزال يواجه تحديات تقنية وبشرية. وبالتفصيل، يمكن ملاحظة الآتي:

جاءت العبارة رقم (9) والتي تنص على "فعالية نظم المعلومات في دعم الرقابة والإشراف " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.65) وانحراف معياري منخفض (0.35)، مما يشير إلى وجود قناعة لدى أفراد العينة بمتانة الأطر التقنية الأساسية وتوفر قواعد البيانات التي تدعم العمل الرقابي. كما حلت العبارة رقم (1) والمتعلقة بـ "فعالية استخدام التكنولوجيا في الرقابة "في المرتبة الثانية بمتوسط(3.52) ، مما يعكس توجهاً مؤسسياً نحو الرقمنة. كما تُظهر البيانات مستوى ممارسة مرتفعاً في استخدام التكنولوجيا لـ "منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب "بمتوسط(3.48) ، وهو ما ينسجم مع المتطلبات الدولية الملزمة للمصارف المركزية باستخدام أنظمة تتبع رقمية دقيقة لمكافحة الجرائم المالية. وعلى الرغم من جودة البنية التقنية، تظهر النتائج تراجعاً ملحوظاً في الجوانب المتعلقة بذكاء الأعمال والتحليل؛ حيث جاءت العبارة رقم (10) الخاصة بـ "تحليل البيانات المالية باستخدام التكنولوجيا " بمتوسط (2.85) وواقع ممارسة "متوسط". هذا يشير إلى أن المصرف قد يمتلك البيانات (كمّاً) ولكن تنقصه الأدوات التقنية المتقدمة لاستنطاقها وتوليد مؤشرات استباقية منها. أما النقاط الأكثر احتياجاً للتطوير، فهي المتعلقة بـ "نظم الإنذار المبكر التكنولوجية "و "جذب الكفاءات التقنية "بمتوسطات بلغت (2.55) و (2.45) على التوالي. إن وقوع هذه العبارات في ذيل الترتيب وبتقدير "منخفض" يسلط الضوء على فجوة تقنية حرجة؛ حيث أن التكنولوجيا بدون كوادر متخصصة قادرة على تشغيل نظم التنبؤ تظل قاصرة عن حماية النظام المالي من الأزمات المفاجئة. باختصار، يمتلك المصرف المركزي أساساً تقنياً ومعلوماتياً واعداً، إلا أن فاعليته لا تزال محصورة في العمليات الرقابية التقليدية والامتثال.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

وتوصي الدراسة بضرورة الانتقال نحو "الرقابة الذكية" عبر تعزيز نظم الإنذار المبكر الرقمية واستقطاب الخبرات التكنولوجية المتخصصة لردم الفجوة بين الإمكانات التقنية المتاحة والممارسة الفعلية.

د. التحليلات الاحصائية للبعد الرابع (الكفاءات والتدريب) :

جدول رقم (14) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحور بمجتمع الدراسة "ن=54"

م	العبـــــــــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	واقع الممارسة	الترتيب
1	ما هو تقييمك لفعالية برامج التدريب للمختصين في الرقابة المالية؟	4.45	0.31	مرتفع	10
2	هل تعتقد أن المصرف المركزي يمتلك الكفاءات اللازمة لتطبيق السياسات النقدية؟	4.30	0.33	مرتفع	2
3	ما هو تقييمك لفعالية آليات الرقابة على المؤسسات المالية؟	4.15	0.35	مرتفع	3
4	هل تعتقد أن المصرف المركزي يمتلك القدرة على جذب الكفاءات؟	3.90	0.38	مرتفع	8
5	ما هو تقييمك لفعالية نظم المعلومات في دعم التدريب والتنمية؟	3.82	0.40	مرتفع	6
6	هل تعتقد أن المصرف المركزي يمتلك الكفاءات اللازمة لاستخدام التكنولوجيا في الرقابة المالية؟	3.75	0.42	مرتفع	5
7	ما هو تقييمك لفعالية برامج التدريب للمختصين في استخدام التكنولوجيا في الرقابة المالية؟	3.68	0.44	مرتفع	1
8	هل تعتقد أن المصرف المركزي يمتلك القدرة على جذب الكفاءات في مجال الرقابة المالية؟	3.60	0.46	مرتفع	9
9	ما هو تقييمك لفعالية برامج التدريب للمختصين في السياسات النقدية؟	3.52	0.48	مرتفع	4
10	هل تعتقد أن المصرف المركزي يمتلك الكفاءات اللازمة للرقابة المالية؟	3.45	0.51	مرتفع	7
المتوسط العام للبعد الرابع (الكفاءات والتدريب)		3.86	0.32	مرتفع	

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

هـ. المعالجة الاحصائية لأبعاد الدراسة (مجتمعة) :

جدول رقم (15) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأبعاد الدراسة مجتمعة بمجتمع الدراسة "ن=54"

م	أبعاد الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	واقع الممارسة	الترتيب
1	الرقابة والإشراف	3.20	0.38	متوسط	3
2	السياسات والإجراءات	3.40	0.42	مرتفع	2
3	التكنولوجيا والمعلومات	3.06	0.48	متوسط	4
4	الكفاءات والتدريب	3.86	0.32	مرتفع	1
	أبعاد الدراسة مجتمعة	3.38	0.40	متوسط	

تستعرض نتائج الجدول رقم (15) الصورة الكلية لواقع فعالية الأنظمة الرقابية في المصرف المركزي من خلال دمج الأبعاد الأربعة للدراسة. حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لكافة المحاور (3.38) بانحراف معياري(0.40) ، مما يضع "فعالية الأنظمة الرقابية" بشكل عام عند درجة ممارسة (متوسطة)، ولكنها تقف على أعتاب المستوى المرتفع. وبالتحليل المعمق لهذا الترتيب، نجد الآتي:

احتلت "الكفاءات والتدريب "المرتبة الأولى بمتوسط(3.86) ، وهو ما يشير بوضوح إلى أن القوة المحركة والركيزة الأساسية في المصرف المركزي هي "العنصر البشري". إن تصدر هذا البعد يعكس قناعة عينة الدراسة بأن الكوادر البشرية تمتلك التأهيل والخبرة الكافية لإدارة المنظومة الرقابية، مما يجعلها "صمام الأمان" الأول في مواجهة الأزمات المالية.

وفي المرتبة الثانية، جاء بعد "السياسات والإجراءات "بمتوسط(3.40) ، مما يؤكد وجود إطار تنظيمي وقانوني متين يدعم عمل الكفاءات البشرية، ويساهم في ضبط حركة السوق المالي ومكافحة الجرائم المالية بفعالية مرتفعة. إلا أن النتائج كشفت عن تراجع نسبي في بُعدي "الرقابة والإشراف "و "التكنولوجيا والمعلومات"، حيث جاءا في المرتبتين الثالثة والرابعة بمتوسطات (3.20) و (3.06) على التوالي وبتقدير ممارسة (متوسطة). هذا التراجع النسبي يشير إلى "فجوة تقنية وإجرائية"؛ فبالرغم من توفر الكفاءات والسياسات، إلا أن الأدوات الرقابية الميدانية ونظم المعلومات المتطورة (مثل الإنذار المبكر والتحليل الذكي للبيانات) لا تزال بحاجة إلى تحديث جذري لتواكب جودة الكادر البشري المتاحة.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

الخلاصة :تُظهر المعالجة الإحصائية الشاملة أن المصرف المركزي يمتلك "رأس مال بشري" متميز و"أطر قانونية" رصينة، ولكن فعالية النظام الرقابي الكلية تظل محكومة بمدى قدرة المصرف على سد الفجوة التكنولوجية وتطوير أدوات الرقابة الاستباقية. إن تحقيق التوازن بين هذه الأبعاد الأربعة هو الكفيل بنقل المنظومة الرقابية من مستوى الممارسة المتوسطة إلى مستوى الفعالية القصوى في مواجهة الأزمات المالية".

ثالثاً: فحص واختبار فرضيات الدراسة :

فحص **الفرضية الأولى**.. والتي نصت على أن الأنظمة الرقابية الفعالة للمصارف المركزية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) تساهم في استقرار النظام المالي. لإثبات هذه الفرضية، تم استخراج معامل الارتباط وكما هو مبين بالنتائج في الجدول (16):

جدول رقم (16) نتائج تحليل الارتباط والانحدار للفرضية الأولى

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R2)	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة (Sig)	النتيجة
الأنظمة الرقابية	استقرار النظام المالي	0.82	0.67	105.42	0.000	قبول الفرضية

بينت نتائج فحص الفرضية الرئيسة الأولى ومن خلال الاختبارات الإحصائية لبيانات مجتمع الدراسة البالغ عددهم (54) مفردة، أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية طردية قوية بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون(0.82) ، وهي قيمة تعكس تلازماً وثيقاً؛ فكلما ارتقت مستويات جودة الأنظمة الرقابية في أبعادها الأربعة، تعززت بالمقابل قدرة النظام المالي على الصمود والاستقرار. كما أكدت نتائج تحليل الانحدار قدرة المتغير المستقل على التنبؤ بالمتغير التابع، إذ بلغت قيمة معامل التحديد(0.67) (R2) ، وهذا يعني أن الأنظمة الرقابية (بما تشمله من رقابة وإشراف، وسياسات، وتكنولوجيا، وكفاءات) تساهم بنسبة (67%) في تفسير التغيرات الإيجابية التي تطرأ على استقرار النظام المالي، مما يؤكد أن الأنظمة الرقابية ليست مجرد إجراءات شكلية، بل هي المحرك الأساسي للأمن المالي. وقد تعززت هذه النتيجة ببلوغ قيمة (F) المحسوبة (105.42) عند مستوى دلالة (0.000)، وهي قيمة دالة إحصائياً وتؤكد جودة النموذج الإحصائي وملاءمته.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

وعليه، فإن الدراسة تخلص إلى قبول الفرضية الرئيسة الأولى، وهو ما يتسق مع المنطق الاقتصادي الذي يرى في المصرف المركزي بمثابة صمام الأمان و"الحارس" للمنظومة المالية؛ حيث أن تفعيل أدوات الرقابة والامتثال للمعايير الدولية، مدعوماً بكفاءات بشرية مؤهلة وتقنيات متطورة، يقلل من فرص حدوث الاختلالات المالية ويحد من آثار الأزمات قبل تفاقمها، مما يمنح النظام المالي الليبي الحماية والتحصين اللازمين في مواجهة التقلبات الاقتصادية.

فحص **الفرضية الثانية**.. والتي نصت على أن المصارف المركزية التي تطبق سياسات نقدية فعالة تكون أكثر قدرة على مواجهة الأزمات المالية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$). لإثبات هذه الفرضية، تم استخراج معامل الارتباط وكما هو مبين بالنتائج في الجدول (17):

جدول رقم (17) نتائج المعالجة الإحصائية للفرضية الثانية

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R2)	قيمة (T) المحسوبة	مستوى الدلالة (Sig)	النتيجة
السياسات النقدية	مواجهة الأزمات المالية	0.78	0.61	9.02	0.000	قبول الفرضية

بينت نتائج فحص الفرضية الرئيسة الثانية، ومن خلال الاختبارات الإحصائية لبيانات مجتمع الدراسة البالغ عددهم (54) مفردة، وجود علاقة ارتباطية طردية قوية بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون(0.78) ، وهي قيمة تعكس تلازماً وثيقاً؛ فكلما زادت فاعلية السياسات النقدية المطبقة ووضوح أطرها الإجرائية، تعززت بالمقابل قدرة المصرف المركزي على مواجهة الأزمات المالية وإدارة تداعياتها بكفاءة أعلى.

كما أكدت نتائج تحليل الانحدار قدرة المتغير المستقل (السياسات النقدية) على التنبؤ بالمتغير التابع (مواجهة الأزمات)، إذ بلغت قيمة معامل التحديد .(0.61) (R2) وهذا يعني أن السياسات النقدية تساهم بنسبة (61%) في تفسير التغيرات والنجاحات التي تطرأ على قدرة المصرف المركزي في التصدي للأزمات، مما يؤكد أن هندسة السياسة النقدية وتطوير أدواتها ليست ترفاً إدارياً، بل هي السلاح الاستراتيجي الفعال لامتصاص الصدمات

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

الاقتصادية. وقد تعززت هذه النتيجة ببلوغ قيمة (F) المحسوبة (81.33) عند مستوى دلالة (0.000)، وهي قيمة دالة إحصائياً وتؤكد جودة النموذج الإحصائي وملاءمته العلمية للبيانات.

وعليه، فإن الدراسة تخلص إلى قبول الفرضية الرئيسة الثانية، وهو ما يتسق مع الفكر الاقتصادي الحديث الذي يرى في السياسة النقدية الرصينة بمثابة "خط الدفاع الأول"؛ حيث أن امتلاك المصرف المركزي لسياسات مرنة ومستندة إلى قراءة دقيقة للواقع المالي، يمنحه القدرة على التدخل السريع وضبط مستويات السيولة والائتمان، مما يحد من احتمالات انهيار المؤسسات المالية ويمنح الاقتصاد الوطني الحماية اللازمة لاستعادة توازنه في أوقات الاضطرابات المالية.

فحص **الفرضية الثالثة**.. والتي نصت على أن الأنظمة الرقابية التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) تكون أكثر فعالية في مواجهة الأزمات المالية. لإثبات هذه الفرضية، تم استخراج معامل الارتباط وكما هو مبين بالنتائج في الجدول (18):

جدول رقم (18) نتائج المعالجة الإحصائية للفرضية الثالثة

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R2)	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة (Sig)	النتيجة
تكنولوجيا المعلومات	مواجهة الأزمات المالية	0.74	0.55	63.55	0.000	قبول الفرضية

بينت نتائج فحص الفرضية الرئيسة الثالثة، ومن خلال الاختبارات الإحصائية لبيانات مجتمع الدراسة البالغ عددهم (54) مفردة، وجود علاقة ارتباطية طردية قوية بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون(0.74) ، وهي قيمة تعكس تلازماً وثيقاً؛ فكلما اعتمدت الأنظمة الرقابية على تقنيات تكنولوجية حديثة ونظم معلومات متطورة، تعززت بالمقابل قدرة المصرف المركزي على مواجهة الأزمات المالية والسيطرة على تداعياتها بسرعة ودقة أعلى.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

كما أكدت نتائج تحليل الانحدار قدرة المتغير المستقل (تكنولوجيا المعلومات) على التنبؤ بالمتغير التابع (مواجهة الأزمات)، إذ بلغت قيمة معامل التحديد .(0.55) (R2) وهذا يعني أن الاعتماد على التكنولوجيا يساهم بنسبة (55%) في تفسير التباين الحاصل في فعالية مواجهة الأزمات المالية، مما يؤكد أن التحول الرقمي في الرقابة ليس مجرد تطوير إداري، بل هو ضرورة تقنية لتمكين المصرف من الرصد اللحظي للبيانات المالية. وقد تعززت هذه النتيجة ببلوغ قيمة (F) المحسوبة (63.55) عند مستوى دلالة(0.000) ، وهي قيمة دالة إحصائياً وتؤكد جودة النموذج الإحصائي في تفسير هذه العلاقة.

وعليه، فإن الدراسة تخلص إلى قبول الفرضية الرئيسة الثالثة، وهو ما يتسق مع التوجهات المصرفية الحديثة التي ترى في "الرقابة الرقمية" بمثابة "العين الساهرة" للمنظومة المالية؛ حيث أن استخدام التكنولوجيا في الإنذار المبكر وتحليل البيانات الضخمة يقلل من الفجوة الزمنية بين وقوع الخلل واكتشافه، مما يمنح النظام المالي الليبي القدرة على التحرك الاستباقي والتحصين التقني ضد الصدمات المالية المفاجئة.

فحص **الفرضية الرابعة**.. والتي نصت على أن التعاون بين المصارف المركزية والجهات الرقابية الأخرى عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) تعزز من فعالية الأنظمة الرقابية في مواجهة الأزمات المالية. لإثبات هذه الفرضية، تم استخراج معامل الارتباط وكما هو مبين بالنتائج في الجدول (19):

جدول رقم (19) نتائج المعالجة الإحصائية للفرضية الرابعة

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R2)	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة (Sig)	النتيجة
التعاون الرقابي	مواجهة الأزمات المالية	0.80	0.64	92.44	0.000	قبول الفرضية

بينت نتائج فحص الفرضية الرئيسة الرابعة، ومن خلال الاختبارات الإحصائية لبيانات مجتمع الدراسة البالغ عددهم (54) مفردة، وجود علاقة ارتباطية طردية قوية بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون(0.80) ، وهي قيمة تعكس تلازماً وثيقاً؛ فكلما ارتفعت مستويات التعاون والتنسيق بين المصرف المركزي والجهات الرقابية الأخرى (المحلية

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

والدولية)، تعززت بالمقابل قدرة الأنظمة الرقابية على مواجهة الأزمات المالية والسيطرة على مخاطر العدوى المالية بشكل أكثر كفاءة.

كما أكدت نتائج تحليل الانحدار قدرة المتغير المستقل (التعاون الرقابي) على التنبؤ بالمتغير التابع (فعالية مواجهة الأزمات)، إذ بلغت قيمة معامل التحديد .(0.64) (R2) وهذا يعني أن التعاون الرقابي يساهم بنسبة (64%) في تفسير النجاح في مواجهة الأزمات المالية، مما يؤكد أن العمل الرقابي المنفرد قد لا يكون كافياً في ظل تعقيد الأسواق المالية المعاصرة، وأن التنسيق المشترك هو الضمانة لسد الثغرات الرقابية. وقد تعززت هذه النتيجة ببلوغ قيمة (F)المحسوبة (92.44) عند مستوى دلالة(0.000) ، وهي قيمة دالة إحصائياً وتؤكد جودة النموذج الإحصائي وقوته التفسيرية.

وعليه، فإن الدراسة تخلص إلى قبول الفرضية الرئيسة الرابعة، وهو ما يتسق مع التوجهات الرقابية العالمية التي تنادي بـ "الرقابة الموحدة والمشتركة"؛ حيث أن تبادل المعلومات وتوحيد المعايير بين المصرف المركزي والجهات الرقابية يقلل من مخاطر "التحكيم الرقابي" ويمنع تسرب الأزمات عبر القطاعات المالية المختلفة، مما يمنح النظام المالي الليبي الحماية والتحصين اللازمين من خلال بناء جدار رقابي متكامل وشامل.

رابعاً: اختبار الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة :

بما أن مجتمع الدراسة يتكون من فئتين مختلفتين في طبيعة العمل (أكاديميون وممارسون ممارسون بمصرف ليبيا المركزي)، فقد سعت الدراسة للتحقق مما إذا كان هذا الاختلاف يؤثر على تقييمهم لفعالية الأنظمة الرقابية ومواجهة الأزمات، والجدول التالي يوضح النتائج:

جدول رقم (20) نتائج اختبار (T-Test) للفروق بين (أعضاء هيئة التدريس) و(موظفي المصرف)

فئة المبحوثين	العدد (ن)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	مستوى الدلالة (Sig)	النتيجة
موظفي مصرف ليبيا المركزي	26	3.41	0.38	0.92	0.362	غير دالة إحصائياً
أعضاء هيئة التدريس	28	3.35	0.42			
الإجمالي العام	54	3.38	0.40			

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

بينت نتائج المعالجة الإحصائية الموضحة في الجدول رقم (20) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير "جهة العمل" بين موظفي مصرف ليبيا المركزي بالبيضاء (ن=26) وأعضاء هيئة التدريس بجامعة درنة – فرع القبة (ن=28). حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (Sig) المحسوبة (0.362)، وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة المعتمد، مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تشير إلى تطابق وجهات النظر بين الفئتين.

ويعكس هذا التوافق الإحصائي دلالة علمية هامة؛ وهي أن تقييم فعالية الأنظمة الرقابية في المصرف المركزي الليبي ليس خاضعاً للانطباعات الشخصية أو طبيعة الوظيفة، بل هو نتاج واقع ملموس يدركه الممارس المهني في المصرف والمحلل الأكاديمي في الجامعة بنفس الدرجة. إن تقارب المتوسطات الحسابية (3.41 للموظفين مقابل 3.35 للأكاديميين) يعزز من مصداقية النتائج التي توصلت إليها الدراسة في المحاور السابقة، ويؤكد أن الفجوات التي تم رصدها (مثل الضعف النسبي في تكنولوجيا الإنذار المبكر) هي حقائق تتطلب اهتماماً فورياً من صناع القرار.

عرض نتائج الدراسة :

"من خلال عرض نتائج التحليل الإحصائي، تخلص الدراسة إلى مجموعة من النتائج الجوهرية التي تكشف عن طبيعة العلاقة بين فعالية الأنظمة الرقابية بأبعادها المختلفة (الرقابة، السياسات، التكنولوجيا، الكفاءات) وقدرة المصرف المركزي على ضمان استقرار النظام المالي ومواجهة الأزمات، وذلك وفقاً لما يلي":

1. قبول الفرضية الأولى والتي نصت على أن الأنظمة الرقابية الفعالة للمصارف المركزية تساهم في استقرار النظام المالي.
2. قبول الفرضية الثانية والتي نصت على أن المصارف المركزية التي تطبق سياسات نقدية فعالة تكون أكثر قدرة على مواجهة الأزمات المالية.
3. قبول الفرضية الثالثة والتي نصت على أن الأنظمة الرقابية التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة تكون أكثر فعالية في مواجهة الأزمات المالية.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

4. قبول الفرضية الرابعة. والتي نصت على أن التعاون بين المصارف المركزية والجهات الرقابية الأخرى يعزز فعالية الأنظمة الرقابية في مواجهة الأزمات المالية.

5. أثبت اختبار (T–test) عدم وجود فروق معنوية وبالتالي تطابق وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس وموظفي المصرف المركزي بالبيضاء.

6. أثبتت النتائج أن "الكفاءات والتدريب "تمثل الركيزة الأقوى في المنظومة الرقابية للمصرف بمتوسط حسابي مرتفع، مما يجعلها الضمانة الأولى لتنفيذ السياسات النقدية والرقابية بنجاح.

7. أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباطية طردية قوية بين جودة الأنظمة الرقابية وتحقيق الاستقرار المالي، مما يؤكد أن تعزيز الرقابة هو المسار المباشر للوقاية من الهزات الاقتصادية.

8. تبين وجود تفاوت بين قوة "السياسات والإجراءات "(التي جاءت بمستوى مرتفع) وبين "الوسائل التكنولوجية "(التي جاءت بمستوى متوسط)، مما يشير إلى أن المصرف يمتلك الأطر القانونية لكنه يحتاج إلى أدوات رقمية أكثر تطوراً لتفعيلها.

9. كشفت النتائج عن انخفاض نسبي في فعالية نظم الإنذار المبكر المعتمدة على التكنولوجيا، مما يحد من قدرة المصرف على التنبؤ الاستباقي بالمخاطر المالية قبل وقوعها.

10. أكدت الدراسة أن "التعاون مع الجهات الرقابية الأخرى "يفسر ما نسبته (64%) من نجاح المصرف في إدارة الأزمات، مما يبرز دور التنسيق المؤسسي في سد الثغرات المعلوماتية.

مناقشة نتائج الدراسة في ضوء نتائج الدراسات السابقة:

لقد أسفرت نتائج التحليل الإحصائي في الدراسة الحالية عن قبول فرضيات الدراسة الأربعة، وبالنظر إلى التحليلات الإحصائية لآراء المبحوثين، نجد أن النتائج قد تقاطعت في جوانب عدة مع الأدبيات السابقة بينما انفردت في جوانب أخرى تعكس خصوصية بيئة الدراسة. حيث جاء قبول الفرضية الرئيسة الأولى والثانية – بشأن دور الأنظمة الرقابية والسياسات النقدية في تحقيق الاستقرار ومواجهة الأزمات—متسقاً بشكل وثيق مع ما توصلت إليه دراسة (بدر الدين، 2022)، والتي أكدت على أن تطبيق مبادئ الرقابة

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

المصرفية يمثل دوراً فعالاً في تحسين كفاءة إدارة الأزمات المالية. كما تعززت هذه النتيجة بما ذهبت إليه دراسة (منال هاني، 20174)، من أن الدور الرقابي والإشرافي للبنك المركزي هو الركيزة الأساسية للحفاظ على استقرار الجهاز المصرفي وحمايته من المخاطر الائتمانية والتشوهات المالية.

وفيما يتعلق بالبعد التكنولوجي ونظم المعلومات، كشفت النتائج الحالية عن وجود فجوة نسبية وتفاوت بين قوة السياسات والإجراءات وبين الوسائل التكنولوجية المستخدمة، لا سيما في انخفاض فعالية نظم الإنذار المبكر. وتتفق هذه النتيجة مع ما طرحته دراسة (حمود سليم، 2020) التي شددت على أن كفاءة التنبؤ بالأزمات تتوقف على تطوير أنظمة إنذار مبكر متقدمة تدعم الشفافية والإفصاح وتوفر البيانات المطلوبة لحظياً، وهو ما يؤكد أن المصارف المركزية—ومن بينها مصرف ليبيا المركزي البيضاء– تحتاج إلى تحول تقني يواكب التطورات العالمية لضمان عدم الاكتفاء بالرقابة اللاحقة. كما يتقاطع هذا الاحتياج مع ما أوردته دراسة (طرشي وبوفليح، 2017) حول ضرورة اقتران سياسات التحرير المالي برقابة فعالة وقوية لتجنب الممارسات غير السليمة، حيث يمثل التطور التكنولوجي في دراستنا "الأداة المفقودة" لتحقيق الفعالية القصوى لتلك السياسات.

أما على مستوى القوة البشرية، فقد انفردت الدراسة الحالية بإثبات أن "الكفاءات والتدريب" تمثل الركيزة الأقوى في المنظومة الرقابية للمصرف، وهو ما أيده اختبار (T-test) بتطابق وجهات نظر الأكاديميين والممارسين. وبالرغم من أن دراسة (بدر الدين، 2022) ركزت على الالتزام بالإفصاح والرقابة المنتظمة، إلا أن دراستنا أضافت بعداً تحليلياً يوضح أن الكادر البشري في مصرف ليبيا المركزي بالبيضاء هو "صمام الأمان" الذي يعوض النقص الحالي في الأدوات التقنية المتقدمة. وفي الختام، نجد أن التوافق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة يؤكد حقيقة ثابتة وهي أن التكامل بين السياسات النقدية المرنة والتعاون المؤسسي الرقابي—الذي فسر نسبة (64%) من نجاح المصرف في إدارة الأزمات—هو السبيل الوحيد لسد الثغرات المعلوماتية التي حذرت منها دراسة (حمود سليم، 2020)، بما يمنح النظام المالي الحماية والتحصين اللازمين في مواجهة التقلبات الاقتصادية المعاصرة.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

توصيات الدراسة:

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ميدانية، وفي ضوء التحليل الإحصائي للفرضيات الذي أثبت وجود علاقة وثيقة بين جودة الأنظمة الرقابية والسياسات النقدية وبين القدرة على حماية الاستقرار المالي، ومع مراعاة توافق الرؤى بين الجانب الأكاديمي بجامعة درنة والجانب المهني بمصرف ليبيا المركزي البيضاء؛ تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات العملية الموجهة لصناع القرار بالمصرف، بهدف معالجة الفجوات التكنولوجية وتدعيم المكتسبات البشرية لتعزيز فعالية الأنظمة الرقابية ومواجهة الأزمات، وذلك وفقاً لما يلي:

1. ضرورة الاستثمار المكثف في البنية التحتية التكنولوجية للمصرف المركزي، والانتقال من أنظمة المعلومات التقليدية إلى أنظمة تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة (Big Data). الهدف من ذلك هو تمكين المصرف من الرصد اللحظي للتدفقات المالية وتجاوز محدودية الرقابة المكتبية والميدانية التقليدية.

2. توصي الدراسة بضرورة بناء "هيئة أو وحدة متخصصة" داخل المصرف المركزي تعنى بتطوير مؤشرات استباقية للتنبؤ بالأزمات. يجب أن تعتمد هذه المنظومة على نماذج رياضية واقتصادية متطورة قادرة على إعطاء إشارات تحذيرية قبل وقوع الاختلالات المالية، مما يمنح المصرف فرصة للتدخل الوقائي السريع.

3. بما أن الدراسة أثبتت جودة الكفاءات البشرية، فإنه يجب توجيه برامج التدريب نحو "المهارات الرقمية الرقابية". لا يكفي أن يكون الموظف خبيراً اقتصادياً، بل يجب تأهيله للتعامل مع البرمجيات الرقابية الحديثة والأمن السيبراني المالي، لردم الفجوة بين الكفاءة البشرية والأداة التكنولوجية.

4. نظراً لأن التعاون يفسر (64%) من النجاح في مواجهة الأزمات، توصي الدراسة بإنشاء "بروتوكول تعاون دائم" ومفعل إلكترونياً لتبادل البيانات والمعلومات مع الجهات الرقابية الأخرى (مثل هيئة سوق المال، ووحدة المعلومات المالية). هذا التكامل يمنع تشتت الجهود ويسد الثغرات التي قد تتسلل منها الأزمات.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

5. يجب العمل على مراجعة السياسات النقدية المتبعة وتحديثها بما يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية المتسارعة في البيئة الليبية. وتوصي الدراسة بضرورة منح استقلالية أكبر للجان الفنية المسؤولة عن هندسة السياسة النقدية لضمان سرعة الاستجابة وقت الصدمات المالية.

6. للحفاظ على مرتبة "الكفاءات" كأقوى محور في المصرف، يجب تطوير نظام حوافز مادي ومعنوي يستهدف استقطاب الخبراء في مجالات التكنولوجيا المالية (FinTech) والقانون المصرفي الدولي، لضمان استدامة التميز البشري للمصرف في مواجهة التحديات المستقبلية.

الخاتمة :

في ختام هذه الدراسة، التي سعينا من خلالها إلى تسليط الضوء على "فعالية الأنظمة الرقابية للمصارف المركزية في مواجهة الأزمات المالية"، بالتطبيق على مصرف ليبيا المركزي بالبيضاء؛ يمكن القول إن الرقابة المصرفية لم تعد مجرد وظيفة إدارية تقليدية، بل أصبحت هي "الدرع الحصين" الذي يقي المنظومة المالية من تقلبات الأزمات العاصفة.

لقد كشفت الدراسة من خلال التحليلات الإحصائية عن حقائق؛ لعل أبرزها أن رأس المال البشري في مصرف ليبيا المركزي يمثل الركيزة الأساسية والأصل الاستراتيجي الذي يمنح النظام المالي الليبي القدرة على الصمود، حيث أظهر الموظفون والأكاديميون توافقاً لافتاً في إدراك حجم المسؤولية والفرص المتاحة. ومع ذلك، فإن الدراسة بينت فجوة تقنية، مؤكدةً أن جودة السياسات النقدية والرقابية المتبعة تحتاج إلى تطويرات " تكنولوجية" ونظم إنذار مبكر متطورة لتصل إلى غاياتها المنشودة في التنبؤ الاستباقي بالمخاطر.

إن قبول جميع فرضيات الدراسة يبعث برسالة واضحة لصناع القرار؛ مفادها أن الاستقرار المالي في ليبيا هو منظومة متكاملة، تبدأ من كفاءة الموظف، وتمر بمرونة السياسة النقدية، وصولاً إلى التنسيق الوثيق مع الجهات الرقابية الأخرى تحت مظلة تقنية حديثة.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

وأخيراً، يأمل الباحثان أن تكون هذه الدراسة لبنةً جديدة في صرح المكتبة الاقتصادية الليبية، وأن تجد توصياتها طريقاً للتنفيذ، مساهمةً بذلك في تعزيز الثقة بالنظام المصرفي الوطني وضمان استدامته في وجه التحديات الاقتصادية المعاصرة والمستقبلية.

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. الشارف، (2015)، تحديات الرقابة المصرفية في المصارف المركزية العربية: دراسة حالة ليبيا. مجلة الدراسات التجارية، طرابلس.
2. بدر الدين، بسمة فيدوم (2022) فعالية الرقابة المصرفية في إدارة الأزمات المالية: دراسة عينة من المؤسسات البنكية بولاية قالمة، بحث ميداني، جامعة قالمة، الجزائر.
3. بوفليح، مبروك؛ وطرشي، محمد (2017) الرقابة المصرفية وسبل تطويرها في ظل انتشار الأزمات المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 10، العدد 17، الجزائر.
4. حسين، (2017) دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا، مجلة البحوث الاقتصادية، بنغازي، ليبيا.
5. سليم، حمود (2020) فعالية الإنذار المبكر في إدارة ومواجهة الأزمات المالية: دراسة حالة الجزائر أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
6. عبد الجبار، زينه غانم، (2011) الاسرار المصرفية دراسة قانونية، مطابع شتات دار الكتب مصر
7. العبيدي، (2018) أثر المعايير الرقابية الدولية في تحقيق الاستقرار المالي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس.
8. هاني، منال. (2014)، دور الأساليب الرقابية والإشرافية للبنك المركزي في إدارة المخاطر الائتمانية: دراسة حالة بنك الجزائر. رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 27 يناير 2026
Volume 27 January 2026
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/12/15 تم القبول في: 2026/01/03 تم النشر في : 2026/01/04
www.doi.org/10.62341/HCSJ

ثانياً: المراجع والتقارير الدولية (المترجمة أو المعتمدة) :

9. صندوق النقد الدولي (IMF) (2020) تنسيق السياسات الرقابية والنقدية في أوقات الأزمات، تقارير الاستقرار المالي العالمي، واشنطن.

10. لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) (2019) المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة والتحول الرقمي. بنك التسويات الدولية، بازل، سويسرا.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع